



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مأزق الديمقراطية الحياة الحزبية والنظام السياسي في العراق

علي المعموري

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

مأزق الديمقراطية الحياة الحزبية والنظام السياسي في العراق

علي المعموري*

مقدمة

لا يمكن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي يتم تداول السلطة فيه سلمياً عبر آلية الانتخابات بالاقتراع الحر دون وجود الأحزاب السياسية، حتى ل يبدو أن النظام الحزبي والديمقراطية التمثيلية المعاصرة مترادفان، أو متلازمان لا ينفكان عن بعضهما.

وفي العراق، كانت الأحزاب السياسية موجودة منذ ولادة الدولة العراقية الحديثة، بل يمكن القول إنها سبقت ولادتها، وإنها أسهمت في تأسيسها، عبر رجالات الدولة العراقية الأوائل.

في هذه الورقة، نقدم لمحة تاريخية سريعة للحياة الحزبية في العراق، ثم نركز على الحياة الحزبية والنظام النظام الحزبي بعد العام 2003، والتحديات التي تواجهه، ومدى ضرورة وجود الاحزاب للحفاظ على عملية بناء الديمقراطية والتداول السلمي للحكم.

مدخل تاريخي

يمكن القول إن التفكير بالتنظيم السياسي سبق قيام الدولة العراقية الحديثة عام 1921، ولن نكون مخطئين بالذهاب إلى أن جذور التفكير بالتنظيمات يمتد إلى نشاط حركة المشروطة في النجف، التي ترتب عليها تأسيس جمعيات، هي أقرب بمفهومها للحزب السياسي، وإن لم يكن نشاطها موجه للعراق، لكن النجف، المدينة الدينية التي ستؤدي أدواراً متعددة على المستوى السياسي فيما بعد لم تكن غريبة على هذه التنظيمات.

من جانب آخر، لا يمكن إغفال نشاط جمعية الاتحاد والترقي التركية التي تأسس الفرع العراقي لها في صيف سنة (1908)، ثم انتشرت في المدن العراقية تبعاً.

ومن بين أبرز الجمعيات المذكورة آنفاً كانت (الجمعية الإصلاحية) التي أسست في البصرة

* باحث في الشأن السياسي.

عام (1913) كفرع لحزب (الحرية والائتلاف) المناهض لجمعية الاتحاد والترقي، وصارت لاحقاً حزباً قائماً بذاته، وكذلك جمعية (حرس الاستقلال) السرية التي تأسست بعدها في بغداد، و لها فروع في بقية المدن العراقية، وفي كربلاء الجمعية الاسلامية عام (1918)، التي طالبت باستقلال العراق وناهضت الوجود البريطاني، وبين عامي (1917-1918) تأسست في النجف (جمعية النهضة الإسلامية) وأعلن رجالها دعمهم للدولة العثمانية ضد الاحتلال البريطاني، وقابلتها جمعيات أخرى للهدف نفسه في عدد من المدن العراقية الأخرى مثل الموصل عام (1912)، فضلاً عن الفرع العراقي الذي انشق عن جمعية العهد وأسس كياناً مستقلاً في بغداد عام (1919).

إن هذه الجمعيات تبين بالمجمل أنها كانت في طبيعتها تمثل الأشكال الأولية للحياة الحزبية في العراق، وأن النخبة العراقية مع التساهل في استخدام مصطلح النخبة كانت تدرك أهمية التنظيم في العمل السياسي، و حتى في عهد ما قبل الاستقلال فإن من أوائل الأحزاب العراقية تأسيساً كان وليد جمعية تشابه هذه الجمعيات القديمة.

بالمجمل، فإن الظروف المضطربة بداية تأسيس الدولة العراقية أخرجت ظهور الأحزاب حتى تأسس الحزب الوطني العراقي في (آب 1922) بزعامة محمد جعفر أبو التمن.

أما جماعة الأهالي التي تشكلت بعد تحلق مجموعة من الشباب الجامعي حول جريدة الأهالي لصاحبها حسين جميل عام (1932) متخذة من الاشتراكية الغربية أساساً فكرياً لها، وترتب على وجودها تأسيس عدد من الجمعيات وصولاً إلى ذروة تطورها في العمل السياسي بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام (1946)، الذي سيغدو لاعباً سياسياً مهماً، ومعارضاً مزمناً خلال العهد الملكي بزعامة كامل الجادرجي.

أما أقدم الأحزاب العراقية والموجود على الساحة السياسية حتى اليوم فهو الحزب الشيوعي العراقي، فلم يكن تأسيسه إلا وليد تطورات عديدة خلال ثلاثينيات القرن المنصرم، ونمت خلاياه في بغداد وقصبات العراق الأخرى، وقادت إلى أن تشكل اللجنة المركزية الأولى للحزب الشيوعي العراقي.

وخلال الأربعينيات ظهر أول الأحزاب الكردية ك(أمل) و(شورش)، أما الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي سيغدو لولب الحركة الكردية القومية فقد تأسس في النصف الأول من العام (1946) في مهاباد في إيران، بدعوة من الملا مصطفى البارزاني ثم عقد مؤتمره التأسيسي في (16 آب 1946).

وفي الخمسينيات، بدأ ظهور أولى بوادر التنظيمات القومية ممثلة بحزب البعث في العراق، وتجدد الإشارة إلى أن تنظيم الحياة الحزبية بقانون لم يتم إلا بإصدار (قانون الجمعيات) برقم (63) لسنة (1955)، ثم حدثت النقلة الأكبر في كانون الثاني (1960) بإصدار (قانون الجمعيات) (برقم 1 لسنة 1960) الذي ورد في حيثياته أنه جاء لتلافي القيود التي تضمنها قانون الجمعيات السابق، وسهل من إجراءات عمل الأحزاب وشروط تأسيسها.

سهل القانون أن يقوم التنظيم الحزبي في العراق على اسس قانونية واضحة، وتقدمت عقب اقراره أربعة أحزاب أخرى بطلبات التأسيس إلى وزارة الداخلية، والواقع أن إجازة الأحزاب لم تأخذ المسار القانوني الطبيعي المفترض، وظهرت مشكلات الخلافات الحزبية الداخلية، فضلاً عن تدخل الوزارة بذاتها لرفض تأسيس بعض الأحزاب على أساس ايديولوجي، إذ تقدمت جماعتان شيوعيتان لطلب تأسيس حزب باسم واحد، ورفضت وزارة الداخلية طلب الحزب الإسلامي وحزب التحرير، لأن مناهج الحزبين لا تؤمنان ”بالمبادئ والأفكار الديمقراطية التي تسير عليها الجمهورية وإنما أفكارها ومبادئها رجعية ولا تسير مع خط الثورة“ على وفق ما جاء في حيثيات الرفض.

ستؤسس لحظة الرفض الفارقة تلك لنمط جديد لدور ما سيصطلح على تسميته لاحقاً بأحزاب الاسلام السياسي، المعارضة، فالحزب الاسلامي استأنف طلبه لدى محكمة التمييز العراقية، ويقال أنه اعتمد على دعم السيد محسن الحكيم -المرجع الشيعي الأعلى وقتها- فقبلت المحكمة الطعن وأجازت الحزب الحزب، حتى أمر الحاكم العسكري العام بحل الحزب في (16/آذار 1961) وبعد وصول حزب البعث للسلطة عام (1968) غادر عدد كبير من قيادات الحزب العراق فأوقف الأخوان تنظيمهم بشكل رسمي في نيسان (1971).

وما ينبغي الإشارة له هو بروز التنظيمات الدينية بالتزامن مع التغيير العسكري العاصف في تموز (1958). ومع التغيرات الاجتماعية التي جاء بها الانقلاب العسكري، وتزايد النشاط الشيوعي، وهجوم الحزب الشيوعي العراقي على الطبقة الدينية، والدين بالتالي، مع كل هذا ونتيجة له ولدت الأحزاب الدينية بنحو صريح، مثل الحزب الإسلامي الذي سلفت الإشارة إليه، ثم حزب الدعوة الإسلامية بعد ذلك.

إن الصراع الأيديولوجي الذي رافق انقلاب (1958)، وما جلبه معه من أفكار قومية وماركسية قاد القوى الدينية لأن تبدأ محاولتها التأصيل لذات إسلامية، ولأيديولوجيا اسلامية، وبينما

كان الحزب الإسلامي وليد تنظيرات الأخوان المسلمين، فإن حزب الدعوة بدا وكأنه انعكاس شيعي للإخوان، وتشير بعض الدراسات إلى أن واضع الاسس النظرية الأولى له السيد محمد باقر الصدر في بيان حمل اسم (الأسس) صدر عام (1960)، وارتبط بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية التي والسياسية التي ترتبت على التغيير العسكري.

أما مجيء البعث إلى السلطة مرة أخرى بعد انقلاب (1968)، فقد كان إيذاناً بانتهاء الحياة الحزبية في العراق، وانتقلت الأحزاب السياسية بالجمل إلى ممارسة نشاط سري تضائل إلى أبعد درجة داخل البلد.

من جانب آخر، أعادت الأحزاب المعارضة تنظيم نفسها خارج العراق، فتم إحياء الحزب الإسلامي العراقي، وشهدت أحزاباً أخرى انشقاقات كبرى مثل حزب الدعوة، وإن البعض من القوميين والمنشقين أسسوا حركة الوفاق الوطني فضلاً عن تأسيس المؤتمر الوطني العراقي.

ولم تتضح خارطة الأحزاب السياسية العراقية المعارضة حتى مؤتمر فيينا (19-16 حزيران 1992)، بعد اتفاق أكثر من (200) شخصية سياسية عراقية على جملة من الأهداف تتعلق بتنظيم العمل المعارض، وأهداف المؤتمر الوطني، ورؤيته السياسية، وتم انتخاب هيئة عامة ضمت (87) عضواً "تعتبر عن تركيبة المجتمع العراقي السياسية والقومية والدينية والمذهبية والاجتماعية والثقافية، كما انتخبت الهيئة العامة بدورها هيئة تنفيذية من (17) عضواً" وهو نص ما جاء في حيثيات المؤتمر، والحقيقة أن تقسيم العمل الحزبي وفق المجموعات الإثنية الذي ترسخ بعد العام 2003 وجد جذوره في ذلك المؤتمر.

على صعيد آخر متعلق بالشأن الكردي، فبعد انهيار التمرد عقب توقيع العراق لاتفاقية الجزائر مع إيران عام (1975) رفضت بعض القيادات في الحزب الديمقراطي الكردستاني القبول باستسلام الحركة الكردية المسلحة، وعلنت في دمشق (22/5/1975) تأسيس حزب (الاتحاد الوطني الكردستاني) بزعامة جلال الطالباني، الرئيس العراقي الأسبق؛ ليصبح الحزب الشريك الثاني على زعامة الأكراد لوقت طويل⁽¹⁾.

الحياة الحزبية بعد العام 2003

1. للمزيد حول تاريخ الحياة الحزبية في العراق، ينظر: د. عماد الشيخ صلاح الشيخ داود، علي عبد الهادي المعموري، الاحزاب السياسية العراقية (عمان، دار العلوم، 2020)، ص 15 وما يليها.

شهدت حقبة ما بعد (2003) في العراق وضعاً فوضوياً معقداً، وبقدر ما سيطرت الاحزاب المعارضة لنظام صدام حسين على المشهد السياسي، فإن أحزاباً وكيانات سياسية قد لا ينطبق عليها مفهوم الحزب قد تأسست بعد التغيير العاصف، كانعكاس بديهي لحرمان دام لوقت طويل من الحياة الحزبية في العراق.

ومنذ أول تنظيم إداري أنشأته الولايات المتحدة لإدارة الشأن السياسي العراقي بعد (2003) وهو مجلس الحكم، الذي شكلت القوى الحزبية المعارضة جسمه الرئيس، وإن ضم بعض الشخصيات المعارضة التي لم تنظم بحزب، بدا أن مجلس الحكم لم يكن إلا صدى لما ورد في حيثيات إنشاء المؤتمر الوطني العراقي فجاء اختيار أعضاء مجلس الحكم قومياً ودينياً ومذهبياً، بطريقة أوضحت ما سيكون عليه شكل التنافس الحزبي لاحقاً، الذي غدا خاضعاً للصراعات الطائفية والقومية مهما اتخذ من الآليات الديمقراطية وسيلة له.

ومنذ أول انتخابات عراقية تمت في (30 كانون الثاني 2005) اتخذ توزيع القوى السياسية الرئيسة تقسيماً شبه ثابت على قوى محددة هي:

أولاً: التمثيل السياسي الشيعي.

ثانياً: التمثيل السياسي السني.

ثالثاً: القوى العلمانية.

رابعاً: القوى الكردية.

خامساً: كوتا الأقليات.

سادساً: بعض القوى المستقلة بهامش ضئيل جداً.

وعلى الرغم من أن بعض القوى السياسية امتلك تنظيمياً لا يمكن أن يوصف بأنه حزب، على الرغم من فاعليته وقوته وامتلاكه قواعد شعبية واسعة، لكنه لم يطور كيانه السياسي إلى حزب بالمفهوم العلمي للحزب، وأبرز من يمثل هذا التنظيم هو التيار الصدري، الذي وبالرغم من تشكيله لهيئة سياسية، لكن هذه الهيئة بدا أن عملها يقتصر على تنظيم الشأن الانتخابي، وضمان وصول ممثلي أتباع زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر إلى البرلمان عبر تكتلهم النيابي.

على أي حال، خلال السنوات المضطربة التي اعقبت العام 2003، والتخبط الذي رافق تجربة بناء نظام سياسي ديمقراطي، وتحول التنافس السياسي عبر الأحزاب إلى صراع مغام، ألقى بظلال سلبية على النظام الحزبي في العراق وعلى وظيفة الأحزاب السياسية، فعلى الرغم من أن التنافس الحزبي يعد عنصر صميم في الديمقراطية، وعبر الأحزاب السياسية يتم أداء عدد من الوظائف المهمة، مثل التنشئة السياسية، وتجميع المصالح العامة المتناقضة وتقليصها في نطاق معين ومحدد قابل للتحويل إلى برامج وسياسات عامة تنفذها الحكومة، فضلاً عن إيجاد التسويات الاجتماعية ضمن النظام السياسي الواحد، وكذا تدريب الملاكات السياسية وتأهيلها للعمل في الحكومة وأداء الوظائف العامة، إلا أن ذلك لم يكن سمة التجربة العراقية الحزبية بعد العام 2003.

تبين الوقائع أن العكس هو ما حصل في العراق، لأسباب كثيرة، منها: حداثة تجربة الأحزاب المعارضة في الحكم، بنحو خاص الأحزاب الإسلامية، والشيوعية منها بنحو أخص، فأغلب قياديينها لم يسبق لهم الخدمة في الوظيفة العامة داخل العراق، وخلال حياتهم الحزبية رابطوا في عملية معارضة طويلة أفقدتهم المرونة السياسية في العمل، فضلاً عن نقص خبرتهم بالتغيرات الاجتماعية في العراق؛ بسبب سنوات النفي الطويلة.

هذه المشكلات تضافرت مع مجموعة عوامل أخرى سببت المزيد من المعوقات التي فاقت الفشل الحكومي، وهولت من صورته حتى صار أكبر من حجمه الحقيقي فعلاً، وتحملت الأحزاب، بصفتها أحزاباً المسؤولة، دون التفريق بين الحزبية، والأحزاب.

في طبيعة تلك العوامل:

1. الإرهاب، واجه النظام السياسي مشكلات أمنية معقدة، ومحافظات متمردة، وقوى سياسية معارضة للحكم وأخرى مشتركة فيه، وتحمل السلاح ضده في الوقت نفسه، ووجود التنظيمات المسلحة بمختلف صنوفها، بدءاً من القاعدة، وصولاً إلى تنظيم داعش، وغيرها من القوى المسلحة.

2. المشكلات الداخلية للأحزاب، إذ تعرضت إلى هزات قوية؛ بسبب الاختلاف في وجهات النظر، فضلاً عن تورط عدد من قياديين الأحزاب بالفساد الذي تنامت مستوياته في الدولة، عبر تقاسم المناصب وفق محاصصة حزبية طائفية، فضلاً عن وجود قوى سياسية مشتركة في الحكم، معارضة له، معرقة لعمله، مستفيدة من وجوده ومن أخطائه.

3. الدعاية السلبية للتنظيمات المدنية، في طريقها لمعارضة هيمنة الأحزاب الإسلامية على النظام السياسي، عملت القوى المدنية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي والمنظمات المرتبطة به، على بناء موقف سلمي ليس من الأحزاب السياسية الإسلامية فحسب، ولكن من مجمل النظام الحزبي في العراق، وهي مشكلة في غاية الخطورة.

كانت المنظمات المدنية تهاجم الأحزاب السياسية، وتسوق صراع المغام الحزبية الذي تنامي بعد العام 2003 وكأنه، بطريقة ما، ليس مرتبطاً بالأحزاب قدر ارتباطه بالحزبية بالمجمل؛ ربما لأن بعض الأدبيات المدنية، ومنها بعض تلك التي تدور في دائرة النخب الشيوعية، كانت لا تزال متوجسة من التعددية الحزبية، وترغب بحزب مسيطر، وهذا تناغم مع مخيال عراقي لم يزل ندياً عن حزب واحد سيطر على الحكم لثلاثة عقود ونصف.

فوق ذلك، فإن الجدل السلمي بشأن قوانين الانتخاب العراقية بتعديلاتها المتكررة، والتركيز على أن صيغها المطروحة، بمختلفها، إنما تصب في صالح الأحزاب، عزز الموقف السلمي من الحياة الحزبية.

من جانب آخر -وبعد أكثر من عقد ونصف عن العام 2003- ومع نشأة جيل جديد لم يعاصر مرحلة صدام حسين وهيمنة الحزب الواحد وما رافقها من مآسي، وتركيزه على حياته الحاضرة، حتى أن جيل ما يدركه هذا الجيل، ويركز على التفكير فيه، هو الأخطاء المتراكمة منذ العام 2003، في ظل عجز اقتصادي، وانسداد سياسي، ونقص كبير في الخدمات، جعل البلد يعتمد على البنية التحتية التي شيدت خلال حقبة البعث بنحو خاص، جيل لا تهمه الأيديولوجيا، أو التناقض الإثني الحاد، قدر ما يريد خدمات مباشرة، ودولة مركزية واضحة الحدود والصلاحيات.

هذا الجيل، وجد نفسه أمام صراع حزبي على المناصب الحكومية، وإيراداتها المالية، في ظل نظام اقتصادي ريعي يعتمد على توزيع الرواتب على الموظفين دون وجود عملية إنتاجية فعلية، وفي الوقت الذي صممت الأحزاب السياسية نظام توزيع للمناصب الحكومية على أساس الكتلة البرلمانية، بدءاً من الوزراء وهو أمر مفهوم ومتعارف عليه في الأنظمة البرلمانية وفي مختلف الديمقراطيات، ولكن بشرط الكفاءة-، مروراً بالدرجات الخاصة، وصولاً إلى أدنى منصب في الدولة، في الوقت عينه، استغل كل حزب سياسي حصته لتوزيع الدرجات الوظيفية كمغام على ناخبيه، لتستمر حلقة التخادم الحزبي بعيداً عن الحياة الحزبية الحقيقية التي يفترض أن تكون عماد

الديمقراطية، ولولبها.

على هذا، أصبحت الحياة الحزبية، والنظام الحزبي، في موضع تهمة، وشك دائم، قد يصل إلى أن يكون الانتماء الحزبي مثلبة من وجهة نظر الجيل الذي نتحدث عنه، بالتضافر مع إحباط الأجيال الاقدم سناً من الفشل الحكومي، في ظل دعاية سلبية مكثفة أنستهم الأمور الإيجابية، وركزت على استذكارها لحقبة الحزب الواحد، وهيمنة النظام على الحياة واحتكاره للإكراه الشرعي بتعبير ماكس فيبر.

وبدلاً من ترسيخ التجربة الديمقراطية، وتطوير وظائف الأحزاب السياسية، وتدعيم أهميتها في المجتمع العراقي، أصبح الانتماء الحزبي لدى شرائح اجتماعية واسعة ومتنوعة بمنزلة تهمة، وطريق للنهب، دون تمييز بين فشل الاحزاب، وضرورة الحزبية للتداول السلمي للسلطة.

إن المتابع الجيد لمواقع التواصل الاجتماعي، سيجد أن هناك سخطاً كبيراً على التعددية الحزبية، حتى احتجاجات تشرين 2019، اتخذت موقفاً سلبياً من الحياة الحزبية وليس من الاحزاب فقط، ورفض الكثير من الشباب المنخرطين فيها تنظيم انفسهم في أحزاب، أو الاتكاء على أحزاب معينة، واتهم الآخرون الذين ذهبوا باتجاه تنظيم أنفسهم بخيانة الاحتجاجات.

والحقيقة، أنه بقدر ما يشكل هذا تهديداً للحياة الحزبية، وللأحزاب السياسية القوية، لكن في الوقت نفسه فإن الكثير من تلك الأحزاب، والتنظيمات السياسية شبه الحزبية، قادرة على تحويل هذا التهديد إلى فرصة، عبر وسائل متعددة، ولأسباب كثيرة.

على سبيل المثال فإن الأحزاب، والقوى الإسلامية التي يتمتع بعضها بتنظيم انتخابي قوي، سوف تستفيد من العزوف عن الانتخابات، وانعدام قدرة القوى المعارضة الشابة على تنظيم نفسها في حزب سياسي منافس، لتدفع هذه الاحزاب قاعدتها الشعبية إلى التصويت الكثيف بالنسبة للقوة الجماهيرية كالتيار الصدري، وللقوى المنظمة بنحو جيد مثل تيار الحكمة وهو الأقرب إلى التنظيم الحزبي من بين الأحزاب الإسلامية الفاعلة. وكلما قل عدد المنافسين الحزبيين المنظمين، وزاد سخط الناس على الأحزاب، والعملية الانتخابية، بما يقود لعزوفهم عن التصويت، فإن هذه الاحزاب والتنظيمات سوف تربح من المعادلة الانتخابية المصممة لتعزز موقعهم الانتخابي بالدرجة الأولى.

من جانب آخر -ولكي تكتمل الصورة- لا بد من الإشارة إلى أن استقرار الحكومات في

النظام البرلماني إنما يعتمد على استقرار الكتلة المشكلة للحكومة في البرلمان، ونظام الأغلبية النسبية لا يمنح هذا الاستقرار في أغلب الدول التي تطبقه، ولعل أبرز مثالين له هما: إيطاليا وإسرائيل، اللتان تشكل الحكومة فيهما عبر ائتلاف نيابي، وطوال تأريخهما نادراً ما أكملت الحكومة الائتلافية مدتها القانونية قبل أن ينهار الائتلاف، وفي مثل وضع العراق الشائك، لا يمكن توقع الاستقرار النيابي والحكومي، بما سيعزز الموقف السلي من الأحزاب، والحياة الحزبية.

والحال أن العراق يمتلك نظاماً تمثيلاً هجيناً لا يكاد يستقر، لا هو بالمرتكز على كتلة أكبر تشكل الحكومة في ظل وجود معارضة، ولا هو قائم على أغلبية مطلقة، والحكومة تتشكل من مزيج متناقض من المصالح على أساس توزيع النقاط، دون شراكة حقيقية أو دعم حقيقي لها، بما يعرضها إلى عرقله العمل في مجلس النواب بشكل دائم، ويصل الأمر إلى أن أبرز معارضي الحكومة هم أعضاء فيها، وكل هذا يسبب أداء سلب للحكومة، وينعكس، مرة أخرى، على النظام الحزبي في العراق، والموقف العام منه، فيتم تحميل فكرة النظام الحزبي مسؤولية الفشل الحكومي والبرلماني.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فما دامت الشريحة الأكبر من الناس لا تدرك أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في التعددية الحزبية الحقيقية، أو في طبيعة النظام السياسي سواء أكان برلمانياً أم رئاسياً، بل في طبيعة القانون الانتخابي، وهل يقوم على أساس الأغلبية المطلقة، أم النسبية، أم النسبية المقيدة، والاضطراب هذا قاد إلى ترويج فكرة مفادها: أن استقرار الحكم في العراق لن يتحقق إلا بالنظام الرئاسي، وهي فكرة خطيرة، بقدر ما تحيلنا إلى ماضي الديكتاتورية القريب، فإنها أيضاً تهدد نظام شراكة هش بالكاد تسير سفينته بالتوافق، والتقسام.

مخاطر اهتزاز النظام الحزبي

إن اهتزاز الثقة بالحاجة إلى الحياة الحزبية كضرورة أساسية للتداول السلمي للسلطة سيعزز المخيال الجمعي بالحنين إلى حكم فردي، فضلاً عن الدعوة للنظام الرئاسي، سيجد المتتبع تنامي رغبة مجتمعية كبيرة بحدوث انقلاب عسكري، وبالونات الاختبار التي يتم إطلاقها بين حين وآخر حول انقلاب عسكري وشيك؛ تجد لها صدى مرحب بها بين شرائح كبيرة من المجتمع، وتلقى ترحيباً وتهللاً على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكذلك فإن انفلات السلاح، والاستعراضات العسكرية الرديفة، وانفلات سلاح العشائر، والفساد المستشري، كلها يتم ربطها بالتنافس الحزبي غير السليم، الذي صار سمة السلوك السياسي

للأحزاب العراقية والتنظيمات السياسية الأخرى.

والأحزاب السياسية بذاتها، لم تدرك إلى الآن أن تنامي العداء للنظام الحزبي إنما يصب في غير صالحها، ويقوض قوتها ويأكل من جرفها السياسي، حتى تلك المستندة إلى السلاح، أو الطاعة الجماهيرية العمياء، في ظل دخول الأجيال اليافعة إلى الحياة السياسية، وسخطها من الفشل الحكومي الذي تقف خلفه التناقضات الحزبية، وبحثها عن العمل، والاستقرار، والرفاه، فإن رصيد الطاعة ليس مضموناً، والخوف من السلاح ليس دائماً، وقد بدت أولى معالم الصدام إبان احتجاجات تشرين 2019، التي كان القمع آخر ما يمكن أن يخيف الشباب المتظاهرين خلالها.

ويلاحظ أن بعض تلك الأحزاب بدأ ينتبه لورطته، ومضى باتجاه محاولة تجديد الدماء في الهيكل الحزبي، والاقتراب من الامتثال لنظام حزبي حقيقي، يخضع لهرمية معينة، ويمكن الترفي ضمنه، مع بقاء الزعيم المهيمن، بعضها نجح بدرجة ما، والبعض الآخر سبب شرخاً داخلياً لم يحل بين القياديين العقائديين القدامى، وبين من يرون أن عقيدتهم غير مضمونة من الشباب الذين انضموا للحزب متأخرين.

بالمجمل، هذه الإجراءات غير كافية، إن انقاذ الديمقراطية الناشئة في العراق يتطلب الحفاظ على عناصر النظم الديمقراطية الاساس، وفي طبيعتها النظام الحزبي الحر، والدعاية المضادة التي تكاد أن تصور النظام الحزبي كشيطان خزّب العراق لا بد من أن تواجه باجراءات تبين خطأ هذا المنحى.

ما العمل؟

إن مواجهة الدعاية السلبية ضد النظام الحزبي، ويقدر ما تتطلب دوراً حكومياً، بصفة الحكومة، ومؤسسات النظام السياسي الاخرى كالبرلمان ورئاسة الجمهورية، مسؤولة بالتضامن عن حماية النظام السياسي، ومؤمنة على بقائه ونجاحه، فإنه يتطلب أيضاً دوراً من مراكز الدراسات، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام، بما يعزز القيم الديمقراطية، ويرسخ المفاهيم الأساس للتداول السلمي للسلطة، وأن الاصلاح السياسي إنما يكون بإصلاح قوانين الانتخاب، ولا حل لمشكلة الأحزاب في العراق دون حل مشكلة الحزبية.

وإن عدم استقرار الحكومات الائتلافية، والعدد الكبير من الاحزاب يمكن معالجته بوضع عتبة انتخابية ستضمن وصول الأحزاب الأكثر تنظيماً، ويجعل تشكيل الحكومات أسهل مما هو

عليه اليوم.

وينبغي إدراج مادة الديمقراطية ضمن التعليم الأولي، شرط أن يكون هناك فصل مخصص للنظام الحزبي وضرورته للتداول السلمي للسلطة.

والأمر عينه فيما يخص التعليم الجامعي، درس الديمقراطية الذي لا يأخذ بشكل جدي في أغلب الكليات العراقية بما فيها ذات العلاقة المباشرة مثل كليات العلوم السياسية، لا بد من التأكيد على أهمية هذه المادة والتركيز على ما يتعلق بالنظام الحزبي فيها.

ومن المهم إطلاق مشروع بالتشارك بين منظمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات العراقية، والمؤسسات الحكومية، لتعزيز قيم الحرية الحزبية، وضرورة وجود حياة حزبية حقيقية لضمان الإصلاح، والتداول السلمي للسلطة.

على هيئة الاتصالات أن تعد التحريض على النظام الحزبي، والدعوة للانقلابات العسكرية، والحزب الواحد، خطاب كراهية يمنع تداوله في الإعلام، وعلى مواقع التواصل، ويجرم مرتكبه.

وبالاتصال مع الفقرة السابقة، لا بد، وبشكل أكيد، التأكيد على الحرية السياسية التامة بنقد الأحزاب السياسية، ومناقشة أخطائها، وسلبياتها وإيجابياتها، لأن الأحزاب أمر ضروري في النظم الديمقراطية، ولا بد من الحفاظ عليه، وأن يتم صونه، ولا يجمع النقد بحجة الحفاظ على النظام الديمقراطي وفق ما ذكرناه في الفقرة السابقة.

على الأحزاب السياسية الحاضرة تطوير بنيتها الداخلية، والانفتاح على التغييرات الاجتماعية المتسارعة، والبدأ بتطوير بنيتها الحزبية، والزج بدماء شابة، مع إدخالهم دورات تدريب وتطوير مكثفة، على وفق دور الأحزاب بالتنشئة السياسية، لتأهيلهم للإدارة والحكم، وإدارة العملية الانتخابية، وتصميم الحملات السياسية.